

ثانياً - علم الاجتماع SOCIOLOGIE

تعريف: أطلق ابن خلدون (1332-1406) اسم «العمران» على علم الاجتماع، ويعتبر أول مكتشف له، ولذلك يصفه أو يعرفه هكذا:

إن علم العمران مختلف عن علم الخطابة وعلم السياسة، لأنه ذو موضوع مستقل بنفسه وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني. وهذا الموضوع لا يشتمل على البحث في ضرورة الاجتماع الإنساني فحسب، بل يبحث في كل ما يعرض للبشر في اجتماعهم من أحوال العمران وما إلى ذلك من الأسباب بوجوه برهانية. فهو إذن واسع النطاق يبحث في تأثير الإقليم في أحوال البشر وأخلاقهم كما يبحث في حياة البدو والحضر، وفي الدولة وماهيتها ونشأتها وأسباب تقدمها وانقراضها، وفي الكسب والمعاش والصناعات والعلوم.

وعلم العمران ذو مسائل، وهي بيان ما يلحق الاجتماع الإنساني من عوارض وأحوال لذاته وبمقتضى طبعه. فإن كل حادث من الحوادث، ذاتيا كان أو فعلا، لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله.

إن تعريف ابن خلدون هذا يعتمد على موضوع العلم، وهو بذلك يقترب كثيرا من روح العلم الذي يشترط لقيام العلم موضوعا خاصا ومنهجيا خاصا، وإن كان ابن خلدون معتبرا من بين المؤرخين المشاهير، ومن بين فلاسفة التاريخ البارزين وقد اتجه نحو وضع الاجتماع باعتباره ضروريا للبحث التاريخي، بحيث لا يمكن الوصول إلى مرتبة العلم في

طبيعة المجتمع، وقواعد الاجتماع.

وهذا الوصف أو التعريف لعلم الاجتماع يدل على أن ابن خلدون كان يقول بخضوع الظواهر الاجتماعية لقانون السببية ومبدأ الحتمية، لأنه أرجع أحوال الاجتماع وعوارضه إلى العلل والأسباب الطبيعية لا إلى الاختيار. فتكلم على طبيعة العمران، وضرورة الوجود، وفرق بين القوانين الاجتماعية الثابتة والعوارض الطارئة على المجتمع، والظروف التي لايمكن أن تعرض له.

نشأة علم الاجتماع :

يعزى ظهور علم الاجتماع في القرن التاسع عشر إلى الفيلسوف الوضعي (أوغست كونت) AUGUSTE COMPTE (1798-1857). فقد استرعى نظره ما انتاب النظم الاجتماعية بعد الثورة الفرنسية من الفوضى، فرغب في وضع أساس ثابت وقانون عام لتوجيه الآراء والمعتقدات. نشر أولاً نظام السياسة الوضعية *Système de politique positive*، عام 1824، ثم كتاب الفلسفة الوضعية *Cour de philosophie positive* عام 1843. وهذا الكتاب الأخير يقرر أن الاجتماع الإنساني يجب أن يكون موضوعاً لعلم مستقل هو علم الاجتماع *Sociologie* وأوغست كونت أول من استعمل كلمة سوسيولوجيا في فرنسا للدلالة على هذا العلم. وقد سماه أيضاً بالفيزياء الاجتماعية لاعتقاده أن الظواهر الاجتماعية خاضعة لقوانين طبيعية كغيرها من الظواهر.

غير أن "كونت" قد ظل السبيل بعد الانطلاقة العلمية الموضوعية الأولى

وانحرف إلى متاهات ذاتية فلسفية، أبعده عن الروح العلمية الموضوعية الوضعية، التي انطلق منها إلى الدراسة العلمية للمجتمع. وبالتالي إلى تأسيس علم الاجتماع، الذي كان له فضل وضع اسمه لأول مرة في تاريخ العلم والمعرفة.

وكان (أوغست كونت) قد أهمل البحث في منشأ الأوضاع الاجتماعية، فانبرى للبحث في ذلك بعده كثيرون من علماء الأقسام، فقارنوا بين الأوضاع القديمة والأوضاع الحديثة، وألوهها وعللوها، و نفذوا إلى تصميم الأسس التي تقوم عليها أحوال العمران، وبحثوا في تطور الأسرة والزواج، والإجرام، وتطور العقائد والأخلاق والعادات والشرائع والتعليم والدين.

غير أن النشأة الحاسمة لعلم الاجتماع، إنما جاءت على يد العالم (إميل دوركايم — EMILE DURKHEIM 1858-1917)، زعيم المدرسة الاجتماعية الفرنسية فقد كان أسلوبه عند علماء الاجتماع أدق، ونظره في الحقائق أعمق. وإليه ينتهي الفضل في بناء علم الاجتماع على دعائم وضعية وقواعد علمية ثابتة.

موضوع علم الاجتماع:

لكن ما موضوع علم الاجتماع؟

إن علم الاجتماع يبحث في الظواهر الاجتماعية، فما هي الصفات المقومة لهذه الظواهر، إن الظواهر الاجتماعية تختلف عن الظواهر الحيوية والظواهر النفسية والحوادث التاريخية.

الظواهر أو الحوادث الاجتماعية: ما هي الظاهرة الاجتماعية؟

يعرف "دوركايم" الظاهرة الاجتماعية بكونها أولا مختلفة عن غيرها من الظواهر الإنسانية، والتي أبرزها الظاهرة البيولوجية، والظاهرة النفسية، والحادثة التاريخية، فالظاهرة الاجتماعية، هي ظاهرة من نوع خاص، لذلك كانت جديرة بأن تكون موضوعا مستقلا لعلم مستقل، وتدرس بمنهج خاص، هو منهج هذا العلم الذي لا يشاركه فيه غيره من العلوم، كما لا يشاركه أي علم آخر في موضوعه الخاص به.

خواص الظاهرة الاجتماعية: تتميز الظاهرة الاجتماعية بكونها:

1- عامة وجماعية وليست فردية.

2- كما تتميز الظاهرة الاجتماعية بالموضوعية OBJECTIVITE، أي أن لها وجود مستقل، حيث توجد خارج شعور الأفراد، وهي أسبق في الوجود من الفرد، وليست من صنعه، فهو يستقبلها تامة التكوين، ومن هنا اختلافها التام عن الظاهرة النفسية، وغيرها من الظواهر البيولوجية والتاريخية، وغير ذلك من الظواهر. ومثال هذه الظاهرة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد من خارج العقائد والطقوس الدينية التي يأخذها الفرد من

والديه وبيئته، وكذلك الظواهر الاقتصادية والسياسية والخلقية، وما شابه ذلك من الظواهر الاجتماعية.

3- القهر CONTRAINTE، حيث تنطوي الظاهرة الاجتماعية على قوة قاهرة، تفرض بها على أفراد المجتمع أنواعا من السلوك والتفكير والعواطف، وتضع لهم قوالب محددة، يصبون فيها سلوكهم وتفكيرهم وعواطفهم. فإذا حاول الفرد الخروج على أي ظاهرة اجتماعية، شعر يرد فعل ضاغط وقاهر، يقوم به المجتمع ضده. يقول دوركايم: «إني لا أشعر بهذا القهر، أو لا أكاد أشعر به، حين استسلم له بمحض اختياري ... إن هذا القهر يؤكد وجوده بقوة، متى حاولت مقابلته بالمقاومة». وبصفة عامة، فإنه بالإمكان تلخيص صفات الحادث، أو الظاهرة الاجتماعية كما يأتي:

- 1- إن الحادث الاجتماعي حادث عام، ونعني بذلك أنه تابع للجماعة من حيث هي جماعة، ومشارك بين جميع أفرادها.
 - 2- إن الحادث الاجتماعي خارجي، يتلقاه الفرد من بيئته الاجتماعية، حتى لقد قال دوركايم: إن الحوادث الاجتماعية «أشياء» ويعني بذلك أنها خارجية ذات قرار اجتماعي ثابت.
 - 3- للحادث الاجتماعي سلطان يتجلى في القواعد الإلزامية التي يخضع لها كل فرد في المجتمع.
- ولمزيد من التوضيح للظاهرة الاجتماعية، نقول مع دوركايم:

كما تختلف خصائص المركب الكيميائي عن خصائص عناصره،
فكذلك تختلف إرادة الجماعة كل الاختلاف عن إرادة الفرد. إن المجتمع
مركب فريد بنوعه، لا بل هو حقيقة قائمة بذاتها.

مبدأ الحتمية في علم الاجتماع:

لقد سبق لنا أن عرفنا أن العلم لا يكون علما إلا إذا ارتقى إلى المستوى
النظري، أي إلى مستوى المبادئ العامة، أو القواعد والأسباب النظرية
الفكرية، التي تخضع لها جميع الظواهر التي يبحثها علما معيناً، ويكون
موضوعها خضوعاً ضرورياً لا محيد عنه. وفي هذا السياق يمكن
استخلاص ما يأتي مع علماء الاجتماع، وخاصة منهم دوركايم، الذي كان
أول من وضع الأسس العلمية المتينة لهذا العلم:

إن علم الاجتماع لا يختلف عن غيره من العلوم في القول بخضوع
الحوادث الاجتماعية لقانون الحتمية الطبيعية، ودليل ذلك هو:

1- لقد بين علماء الاجتماع أن بعض المؤسسات الاجتماعية كالأسرة
والمدرسة وغيرها تكون متشابهة في الظروف المتشابهة، فإذا كانت
شروط الحياة الاجتماعية واحدة. ومما يؤيد ذلك أن كثيراً من عادات
المجتمع وتقاليدته تتشابه في تفاصيلها، حتى لو كانت البيئات بعيدة بعضها
عن بعض، كما لاحظ دوركايم. وذلك مثل عبادة الجلد وخطف العروس
قبل الزواج، فإنك تشاهد هذه العادات في إفريقيا وأمريكا وأستراليا،
تجمعها وحدة الظروف ووحدة الظواهر، وإن فرقت بينها الحواجز
الجغرافية. ومثل النظام الإقطاعي، فإنك تشاهده في الهند البراهمانية وفي
أوروبا في القرون الوسطى.

وكمثل عقائد سكان الكهوف وعاداتهم، فإنك تجدها عند القبائل المتوحشة في أيامنا هذه. وكمثل نظام الطوطمية «Totémisme». أو الطوطم كما يدعوه البعض نقلا عن دوركايم، وغيرها، فهي عادات عامة يشاهدها المرء في كثير من المجتمعات على اختلاف أجيالها وأجناسها.

2- أضف إلى ذلك إن الإحصاء يدلنا على أن الحوادث الاجتماعية نظاما لا يقل ثبوتا عن نظام الحوادث الطبيعية. إن حوادث القتل والانتحار مثلا تخضع لنظام ثابت، وربما كانت أكثر اطرادا وانتظاما من حوادث الموت الطبيعي.

يدل الإحصاء على أن حوادث القتل والانتحار أكثر خضوعا للنظام من حوادث الموت الطبيعي. حتى لقد قال (شارل جيد) في كتاب الاقتصاد السياسي إن نقل البضائع بالقطار من ليون إلى مرسيليا أقل تغيرا من كمية الماء التي يصبها نهر الرون في البحر المتوسط.

فالحوادث الاجتماعية تخضع إذن لقوانين ثابتة كغيرها من الحوادث الطبيعية. وإذا كنا لم نستطع بعد كشف جميع القوانين التي تخضع لها الجماعات فليس هذا دليلا على عدم وجودها. فقد جهل العقل البشري قوانين الطبيعة عصورا طويلة، فلما كشفها انتفع بها في تحسين شروط الحياة. إن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود.

منهج علم الاجتماع:

عرفنا سابقا، أن العلم ليكون واحدا من بين العلم، لابد أن يتوفر فيه شرطان أساسيان هما: الموضوع الخاص به، والمنهج الخاص به. لقد سبق القول إن الحوادث الاجتماعية أشياء خارجية، وإن لها سلطانا على الأفراد، وإنها أكثر تعقدا من الحوادث الحيوية والحوادث النفسية. فهذه الصفات تطبع طريقة علم الاجتماع بطابع خاص، لأن طريقة العلم كما قلنا غير مرة تختلف باختلاف موضوعه. وقد بذل علماء الاجتماع جهودا كثيرة لتحديد الطريقة العلمية التي تلائم طبيعة الحوادث الاجتماعية فظهرت بينهم عدة مذاهب أهمها المذهب الحيوي والمذهب النفسي والمذهب الاجتماعي.

و يقتصر المنهج على البحث في الطرق الاستنتاجية والاستقرائية، والملاحظة والتجريب، و العلوم المساعدة و طرق القياس و المقارنة و التكوين.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الطريقة الإستنتاجية أو الاستنباطية، لا تصلح للبحث في علم الاجتماع، وذلك لأن العلم بصفة عامة، كما هو معروف، لا يعتمد في بحث موضوعاته على هذا المنهج الاستنتاجي أو الاستنباطي. والسبب في ذلك أن الحوادث الاجتماعية أشياء خارجية واقعية يمكن ملاحظتها وتتبع حالات تغيرها والوقوف على قوانين تطورها. فخير منهج يمكن سلوكه في دراستها هو المنهج الاستقرائي لا المنهج الاستنتاجي المجرد.

المنهج الاستقرائي في علم الاجتماع :

اعتمد علماء الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية على المنهج الاستقرائي، بصفة عامة، والسبب في ذلك أن علم الاجتماع علم تجريبي، لا تدرك حقائقه بالنظر العقلي والقياس المنطقي، بل تدرك بالملاحظة والاستقراء: وما أنكر العلماء ذلك إلا لعدم تفريقهم بين الطريقة التجريبية والتجريب. فقد يكون العلم تجريبيا كعلوم الملاحظة، وتكون طريقته، مع ذلك، غير مشتملة على التجريب، لأن العالم لا يستطيع أن يجرب في جميع العلوم، ولا في جميع الموضوعات. مثال ذلك علم الفلك، الذي لا يناقش أحد طبيعته العلمية، رغم أنه لا يعتمد على التجريب، لأنه مستحيل، إذ لا يمكن إخضاع الكواكب وغيرها من الظواهر الفلكية الضخمة للتجريب، ولذلك يكفي في دراستها بالملاحظة.

ولذلك يمكن القول إن التجربة في علم الاجتماع، تتخذ طابعا خاصا ينسجم مع موضوع هذا العلم، الذي هو الظواهر الاجتماعية، ذات الطبيعة الخاصة، بالرغم من تشابهها وتقاربها الشديد مع الظواهر البيولوجية والنفسية، والحوادث التاريخية. وبالإضافة إلى خصوصية التجريب في علم الاجتماع، يجدر بنا أن نبدي ملاحظة أساسية، هي أن التجريب في علم الاجتماع محدود جدا.

إن للطريقة التجريبية في علم الاجتماع شروط خاصة تفرضها طبيعة الحوادث الاجتماعية، وتجعل منهج البحث في هذا العلم مختلفا عن منهج البحث في العلوم الأخرى. فالباحث في علم الفيزياء يعتمد على الملاحظة المباشرة والتجريب لأنهما المنبعان الأساسيان لكل بحث علمي.

أما في علم الاجتماع فإن العالم لا يستطيع أن يلاحظ مباشرة إلا عددا محدودا من الحوادث، لأن أكثرها بعيد عنه بالزمان والمكان. ولا يمكنه أن يجرب لأن التجريب في علم الاجتماع يكاد يكون محالا. هل يستطيع المجرب الاجتماعي أن يخلق مجتمعا جديدا في شروط خاصة ليرى كيف تتكون وظائفه الأصلية، وهل يستطيع أن يحذف أحد أوضاع المجتمع من غير أن يحدث فيه ثورة. إن اشتباك الأوضاع الاجتماعية بعضها ببعض يجعل التجريب فيها صعبا جدا. نعم إن أصحاب الشرائع يقومون في بعض الأحيان ببعض التجارب الاجتماعية فيسنون القوانين الجديدة، أو يبدلون ويغيرون. ولكن تجاربهم هذه لا تأتي دائما بما هو متوقع منها، لضعف قواعدها، وتضعف دعائمها، إن غاية العلم نظرية، أما غاية أصحاب الشرائع فهي عملية. إنهم لا يبدلون ولا يغيرون إلا إذا اضطرتهم إلى ذلك ظروف السياسة والإدارة. ولاحظ ذلك في نتائج بعض التجارب الاجتماعية التي قام بها بعض المشرعين في بعض بلدان العالم المتمدن، كمنع الكحول، وحجز الحرية الفردية، وتقييد حرية الصحافة، وإبطال الحكم بالإعدام وتغيير بعض البنى الاجتماعية، كيف أدى تطبيقها في المجتمع إلى الإخلال بنظامه المألوف. نعم قد يجد علماء الاجتماع في هذه التجارب فرصة مناسبة لاختبار بعض آرائهم، ولبيان علاقة الحوادث الاجتماعية بعضها ببعض. إلا أن النزاهة الفكرية توجب على العالم أن لا يعتمد على نتائج التجارب السياسية والإدارية كل الاعتماد. لأنها غير مطابقة لشرائط العلم، ولأنها ضيقة النطاق، ضعيفة القواعد، غير معزولة عن غيرها من الحوادث الاجتماعية الملازمة لها في

الوجود. إن المصلح لا يستطيع أن يجرد تشريعه الجديد من تأثير الشرائع الأخرى، ولا يستطيع أن يعزله عن جميع الحوادث الاجتماعية الحاضرة، ولا أن يطبق فيه طريقة البواقى أو طريقة التلازم في التخلف.

العلوم المساعدة وأهميتها:

للعلوم المساعدة أهمية خاصة في منهج علم الاجتماع، فهي التي تعوض نقص التجربة ومحدوديتها، بسبب طبيعة الموضوع، الذي لا يسمح بالتجريب — كما أسلفنا — إلا في حدود ضيقة جدا.

وفي العلوم المساعدة كالتاريخ والإثنوغرافيا، والإحصاء، غنى للعالم الاجتماعي عن التجريب. لأن التجريب لا يبذل إلا شروط الحوادث كالمادة والعلة والكمية والزمان والمكان، فإذا كانت العلوم المساعدة تصلنا إلى هذه النتائج كانت طريقة علم الاجتماع لا تقل ضبطا وإحكاما من غيرها من الطرق العلمية.

1— التاريخ: لعل التاريخ هو أهم العلوم المساعدة للباحث في علم الاجتماع، أو هو على الأقل من أهمها، لذلك تحدث عنه علماء الاجتماع قائلين:

إن التاريخ سجل الملاحظات الاجتماعية لأنه يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم وعاداتهم. فإذا بني على دقة النظر والتثبت والنقد، والتمحيص، استطاع العالم الاجتماعي أن يعتمد على أخباره ووقائعه، ولما كان التاريخ يعتمد على علم الآثار وعلم اللغات وعلم الأقوام القديمة، كانت هذه العلوم أيضا مساعدة لعلم الاجتماع. فهي ترجع إلى الماضي، وتطلعنا على أصل الحوادث الاجتماعية، أو على أشكالها

الأولية القريبة من الأصل، أضف إلى ذلك أن التاريخ يطلعنا على تعاقب الأحوال وتبدلها بتبدل الزمان، فنعرف كيف تطورت أوضاع السياسة والاقتصاد، وكيف تغيرت أحوال الأسرة، وكيف تبدلت عقائد البشر وعاداتهم، فهو إذن وسيلة من وسائل البحث والملاحظة وطريقة من طرق التحليل والتعليل.

قال دوركايم: «إن التاريخ وحده يساعدنا على إرجاع وضع من الأوضاع إلى عناصره المقومة، لأنه يبين لنا كيف تولدت هذه العناصر في الزمان بعضها بعد بعض. وهو إلى ذلك يضع كل عنصر من العناصر في الظروف التي ولد فيها، فيطلعنا على الوسطة الوحيدة التي تمكننا من تعيين أسباب حدوثه».

ولا يقوم التاريخ بهذا التحليل والتعليل إلا إذا كان مقارنا. قال دوركايم

:

«ليس لنا إلا طريق واحد للبرهان على وجود علاقة سببية بين حادثين، وهي المقارنة بين الحالات التي وجدا فيها متلازمين في الوقوع والتخلف، والبحث عن تغيراتها في مختلف الظروف، هل يدل على أن أحدهما تابع للآخر؟... إن العالم الاجتماعي لا يستطيع أن يقتصر على ملاحظة شعب واحد أو عصر واحد، بل ينبغي له أن يقارن بين عدة جماعات من شكل واحد أو من أشكال مختلفة، ليشارك فيها تغيرات وضع من الأوضاع أو عادة من العادات، وليقاييس بينها وبين تغيرات المجتمع وتطور الأفكار، وليستخرج ما بينها من الروابط السببية».

2- الإثنوغرافيا: هو علم مساعد آخر للبحث في علم الاجتماع. وموضوعه الأقوام والأعراق البشرية، أو الأجناس، وتتبع بدايتها ونشأتها وخواصها وكل ما يتعلق بها، وخاصة منها أحوالها البدائية، إذ أن موضوع هذا العلم واهتمامه هو خاصة دراسة الجماعات والقبائل البدائية، إذ أن موضوع السياق يذهب علماء الاجتماع وخاصة منهم دوركايم إلى أنه إذا كان علم التاريخ لا يستطيع أن يكشف لنا عن أصل الأوضاع الاجتماعية الأولى، ولا أن يصور لنا تكونها وتطورها تصويرا كاملا، كان محتاجا، في دراسة الإنسان الأول، إلى الاعتماد على علم آخر وهو علم الآثار القديمة. ولكن هذا العلم عاجز أيضا على الإحاطة بصور الحياة الإنسانية الأولى، لأن آثاره محدودة، وفجواته كثيرة. لذلك احتاج علم الاجتماع في دراسة الإنسان الأول إلى علم جديد وهو علم الإثنوغرافيا، تدرس فيه أحوال القبائل البدائية القاطنة في أوساط أستراليا وإفريقيا.

وقد سميت بالأقوام البدائية لأن حياتها الاجتماعية بسيطة جدا، ليس فيها شيء مما نشاهده عند الأمم الراقية من تعقد الصفات واختلاط الأوضاع الاجتماعية واشتباكها. وها هنا فرضية لا بد من الإشارة إليها. وهي أن حالة القبائل البدائية الحاضرة مشابهة لحالة الأقوام البدائية الماضية. لقد سلم بعض علماء الاجتماع بهذه الفرضية، وزعموا أنها حقيقة ثابتة، مع أن تطور المجتمعات الراقية مختلف عن تطور الأقوام البدائية. ومن الصعب رد حياتنا الفكرية والخلفية إلى سلم تطورهم الفكري والخلفي. فقد يكون الإنسان الأول الذي انحدرت منه جماعتنا الراقية مشابهة للإنسان

البدائي الحاضر، وقد يكون مختلفا عنه. ومهما يكن من أمر فإن في دراسة الجماعات البدائية الحاضرة فائدة كبيرة لعلم الاجتماع لأنها تتضمن شيئا من المقارنة والتحليل. وإذا كانت «اللوحيق والأمور الثانوية والكمالية في هذه الجماعات لم تحجب الأمور الأولية الرئيسية فمرد ذلك أن كل شيء فيها ظل مقصورا على الضروري والجوهرى» كما عبر عن ذلك «دوركايم». مثال ذلك: لولا المقارنات الإثنوغرافية لما استطاع العلماء أن يفهموا معنى التقديس الرومانى، إلا أنهم عندما قارنوا بينه وبين (التابو) أدركوا حقيقته الاجتماعية. وهذا كله يتيح للعالم الاجتماعى تطبيق طريقة الاتفاق، وطريقة الاختلاف، وطريقة التلازم في التغيير وغيرها من طرق الاستقراء الكبرى.

3- علم الإحصاء: هو من العلوم المساعدة المهمة للباحث في علم الاجتماع، وقد أشار «دور كهايم» إلى مكان استخدام علم الإحصاء في تحديد عدد الأفراد الذين يتزوجون أو يتناسلون أو ينتحرون في سنة معينة، أو في الضبط الكمي لمثل هذه الظواهر الاجتماعية، وقد لاحظ استحالة تحديد أشخاص هؤلاء الأفراد، والسبب في ذلك هو الفرق بين الظواهر الاجتماعية، وتجسدها الفردية، أي الحالات الفردية الخاصة، التي تتجسد فيها إحدى الظواهر واقعيا وحسيا، وهي حالات لا تدخل ضمن مجال علم الاجتماع، الذي لا تعنيه الأحوال الفردية. غير أن التفرقة، أو الفصل الحاسم بين الفرد والمجتمع، كما أراد "دور كهايم"، وغيره من علماء الاجتماع، لا زالت غير ممكنة، وقد يتحقق ذلك يوما،

عند إحراز تقدم أكبر في نتائج البحث في علم الاجتماع. يقول المهتمون
الباحثون في هذا الميدان:

ومن العلوم المساعدة علم الإحصاء. وهو جم الفوائد، لأنه

يطلعنا

على تلازم بعض الحوادث الاجتماعية في الوقوع والتخلف، فيكمل نتائج
المباحث السابقة ويزيد ضبطها وإحكامها.

أ — فمن فوائده تحديد كثافة السكان وهي من العوامل الهامة، لأن النشاط
الاجتماعي، وتنظيم العمل، وعقلية الأفراد تختلف باختلاف كثافة السكان
وتقلهم، فإذا ازدادت الكثافة الاجتماعية ازداد تقسيم العمل، وإذا قلت
تناقصت الفاعلية الاجتماعية واختلقت عقلية الأفراد.

ب — ومن فوائده تحديد الحوادث الاجتماعية وبيان تبدلها بحسب العوامل
المؤثرة فيها، كتحديد الزواج، والمواليد، ونسبة الأولاد الشرعيين إلى
الأولاد الطبيعيين، ونسبة عدد المتعلمين إلى عدد الأميين، ومقدار الرواتب
والأجور، وأسعار الحاجات، ومجموع الضرائب و النفقات في الدولة،
وكمية الأموال المودعة في صناديق التوفير والتأمين، ونسبة الاستيراد
إلى التصدير. فهذه الحوادث المتلازمة يوضح بعضها بعضا، وكلما كان
إحصاؤها أدق كانت معرفتنا بها أكمل. وقد دل الإحصاء على أن عدد
حوادث القتل والزواج والطلاق يختلف باختلاف الجماعات ويتبدل بتبدل
النحل الدينية والمهن. وأثبت لنا دوركايم بطريق الإحصاء أيضا أن عدد
حوادث الانتحار يتبدل بتبدل الشرائط الاجتماعية، فهو في الأعزاب أكثر
منه في المتزوجين، وفي البيوت التي لا أولاد لها أكثر منه في البيوت

الكثيرة الأولاد، وفي الملحدين أكثر منه في المؤمنين، وفي المهن الحرة أكثر منه في الوظائف المنظمة، أما عدد المجانين فليس له أقل علاقة بعدد المنتحرين. فاستنتج «دور كهايم» من هذا كله أن علة الانتحار الحقيقية إنما هي فقدان الرابط الاجتماعي. وكلما كان الرابط الاجتماعي أقوى كانت حوادث الانتحار أقل، وكلما كان أضعف كان الانتحار أكثر.

وهكذا ترى أن الإحصاء ضروري للعالم الاجتماعي، لأنه يلعب دورا عظيما في الكشف عن الحقائق الجديدة. وله أثر عظيم في امتحان الفرضيات واختبارها. حتى لقد أدى تطبيق الإحصاء في علم الاجتماع إلى قلب الحقائق الكيفية إلى حقائق كمية، وإنشاء علم اجتماعي جديد يسمى بعلم الاجتماع القياسي أو الرياضي «Sociométrie»، وهو مبني على إحصاء التقديرات التي يمكن الحصول عليها بواسطة الروايز. ليس المقصود هنا الخوض في طرق الإحصاء، وإنما القول بأنها تساعد علم الاجتماع على تطبيق طرق الاستقراء تطبيقا دقيقا. فإذا كانت الظاهرة الاجتماعية معقدة، أحصينا حالات التلازم في الوقوع والتخلف، وقايينا بين تغيراتها، واستخرجنا منها علاقة بسيطة تصلح لتعليل الظواهر. ولا يبلغ الإحصاء نهايته إلا إذا اشتمل على تمثيل تغيرات الحادث الاجتماعي بخط بياني. فإذا كان هذا الخط دقيقا وكان مبنيًا على قاعدة صحيحة، دل على العلاقة دلالة واضحة.

ج - طريقة المقارنة: وهي طريقة تعتمد على علم التاريخ، وعلم الإثنوغرافيا، وعلم الإحصاء في آن واحد، وهي تعود أساسا إلى طريقة التلازم في التغير، أو طريقة التغير النسبي. ويذهب «دور كهايم» إلى أن للمقارنة في علم الاجتماع جوانب مختلفة، كما ذكر في كتابه الشهير قواعد المنهج في علم الاجتماع:

1- فلما أن نتناول تغيرات الحادث الاجتماعي في أمة واحدة. فنقارن بين تبدل الانتحار بتبدل الزمان، واختلافه باختلاف المناطق الجغرافية، والطبقات الاجتماعية، والمدن والقرى، والرجال والنساء، والسن والمهنة.

2- وإما أن ندرس تغيرات الحادث الاجتماعي في عدة مجتمعات من جنس واحد، فننتبع تطور الأسرة الأبوية مثلا في روما، وأثينا، واسبرطة، ونصنف هذه الحواضر بحسب درجات النمو التي بلغتها الأسرة الأبوية في كل منهما.

(دوركايم، قواعد الطريقة الاجتماعية، ص 168).

3- وإما أن ندرس تغيرات الحادث الاجتماعي في عدة مجتمعات من أجناس مختلفة، فنرى كيف انتقل من الأشكال البسيطة الأولى إلى الأشكال المعقدة.

مثال ذلك: إذا بحثنا في نظام الأسرة رأينا أنه انتقل من نظام الطوطمية، إلى نظام الأمومة، ومن نظام الأمومة إلى نظام الأسرة الأبوية، ثم إلى نظام الأسرة الجرمانية، والأسرة الزوجية الحديثة على هيئة من الاشتباك التدريجي والتعقيد المتزايد، كما يقول «دور كهايم».

فهذه المقارنات المختلفة تدل على أن العالم الاجتماعي ليس أقل حظا من العالم الطبيعي، لأنه يستطيع أن يدرس تغيرات الحوادث ويستقرئ قوانينها بإتباع طريقة التلازم في الوقوع، وطريقة التلازم في التخلف، وطريقة التلازم في التغير، أو طريقة البواقي. وفي علم التاريخ، وعلم الإثنوغرافيا، وعلم الإحصاء عون له على ذلك — فعلم التاريخ يوقفه على كثير من التغيرات التي يستخرج منها أحكاما عامة يملأ بها فجوات الحوادث المفردة. حتى لقد قال المؤرخون أنفسهم: «كثيرا ما تكون هذه الأحكام العامة أصدق من الجزئيات التي اتخذت أساسا لها». وهذه الأحكام العامة مستمدة من علم الاجتماع لا من علم التاريخ — وعلم الإثنوغرافيا يرجع به إلى ماضي الحوادث ويوقفه على أشكالها البسيطة، ويسهل عليه القيام بكثير من التحليل والمقارنة — أما علم الإحصاء فإنه يعينه على تطبيق الطريقة الرياضية.

د — طريقة التكوين: وهي طريقة تعود إلى مؤسس علم الاجتماع

«نوركايم»، حيث ذهب في كتابه الشهير "قواعد المنهج في علم الاجتماع" إلى إطلاق اسم "التكوين" على طريقة المقارنة، باعتبارها الوسيلة الوحيدة، لتحديد الأشكال الاجتماعية، وتحليل الأوضاع وتركيبها.

1 — تحديد الأشكال الاجتماعية: إن طريقة التكوين تساعدنا على تحديد الأشكال الاجتماعية، وتوقفنا على قوانين التأليف أو قوانين البنى المؤثرة في تكوينها، وتفرق بين الأشكال السوية والأشكال المرضية. وهي ضرورية لانتقال من الجزئي إلى الكلي، ومن الخاص إلى العام، كما هي ضرورية أيضا للكشف عن قوانين التطور.

2 – تحليل الأوضاع الاجتماعية وتركيبها: ربما كان علم الاجتماع أكثر العلوم احتياجا إلى طريقة التحليل والتركيب. فإذا درس وضعاً من الأوضاع الاجتماعية المعقدة، رده إلى عناصره المقومة، ثم ركبه منها. وليس يصح إن يقتصر العالم الاجتماعي على التحليل والتركيب الخياليين، وإن يطلق لخياله العنان في البحث عن العناصر، وإنما ينبغي له أن يبحث عن العناصر الحقيقية بالرجوع إلى الماضي، وأن ينتهي إلى أشكالها البسيطة الأولى، وأن ينظر كيف انتقلت من هذه الأشكال البسيطة إلى الأشكال المعقدة، ثم كيف انتهت في تدرج التكوين إلى الأشكال الحاضرة. وفي كل دور من أدوار التطور يكشف العالم عن العناصر الجديدة التي انضمت إلى العناصر السابقة، فيرى كيف اختلطت بعضها ببعض وكيف أثرت في تبديل بنية الحادث الاجتماعي وشكله. فمن شرط التحليل والتركيب في علم الاجتماع أن يكونا إذن حقيقيين لا خياليين.

العلاقة بين علمي التاريخ والاجتماع:

علاقة علم الاجتماع بالعلوم المساعدة وثيقة، لكنها أوثق بعلم التاريخ، حيث إن العلاقة بين العلمين متلاحمة وحميمة، وكلاهما يخدم الآخر، كما لا يخدم أي علم آخر، أو أن خدمته للأخر أكبر وأعمق، وأكثر إنتاجاً وتبادلاً وتعاوناً. لكن التاريخ يخدم العلوم النظرية: فهو يخدم علم الاجتماع لأنه، كما قدمنا، وسيلة من وسائل البحث الاجتماعي وأسلوب من أساليب التحليل. وكما يخدم التاريخ علم الاجتماع، فكذلك يخدم علم الاجتماع علم التاريخ، لأنه يساعد على تحليل حوادث التاريخ تعليلاً عقلياً منظماً. ويخدم

علم النفس، لأنه يبين تأثير الحياة الاجتماعية في نفوس الأفراد. ويخدم أيضا علم المنطق، لأنه يبين تأثير الحياة الاجتماعية في المعاني العقلية. فهذه الخدمات المتبادلة بين علم التاريخ وعلم الاجتماع تدل دلالة واضحة على أن لكل منهما غاية نظرية.

ومع ذلك فإن علم التاريخ وعلم الاجتماع يلعبان دورا عمليا غير مباشر. وهذا الدور العملي عظيم الخطورة.

أ - إذا كان التاريخ لا يعلمنا قواعد العمل فإن علم الاجتماع يستقري العناصر العامة، والعلائق الثابتة والقوانين الكلية، والعلل الضرورية، ثم يطبق هذه القوانين العامة في الأحوال الجزئية كما يطبق علماء الفيزياء قوانينهم النظرية في الفيزياء الصناعية. فلعلم الاجتماع إذن نتيجة عملية غير مباشرة، إلا أن تطبيقه لم يأت بعد بالنتائج المطلوبة. وذلك لسببين أولهما أن علم الاجتماع النظري حديث العهد. وثانيهما أن التطبيقات العملية متأخرة في الوجود عن العلم النظري.

وقصارى القول أن التاريخ وعلم الاجتماع يقويان شخصيتنا وإرادتنا، ويحرران نفوسنا من رقبة الأسر، ويطلقان عقولنا في فضاء الفكر، وينقذانها من حماسة الأحلام الضيقة وضغط التقاليد البالية. لقد ظن (اللاتاريخيون) من متصوفي السياسة أنهم يستطيعون أن يبدلوا الأحوال جملة، وأن يبدلوا العالم بأسره، كأنه خلق من جديد أو نشأة مستأنفة، ولكن التاريخ وعلم الاجتماع شاهدان على عجزهم. إننا لا نبدل الحاضر إلا في ضوء القوانين العلمية الثابتة، ولا نبني صرح المستقبل إلا على أساس الحاضر.

الاستنتاج:

- 1— سبقت ظهور علم الاجتماع محاولات ذات طابع فلسفي، وخاصة فلسفة
التاريخ، وفلسفة علم الاجتماع. ومن أبرز تلك المحاولات جمهورية
أفلاطون، والمدينة الفاضلة للفارابي، وغيرها.
- 2— هناك محاولات، بلغت بعض الحقائق العلمية الاجتماعية الصحيحة،
ومن أهمها مساهمة ابن خلدون في مقدمته، وكذلك مساهمات عصر
النهضة الأوروبية فيما بعد، ومنها خاصة مساهمات مونتسكيو، وأوغست
كونت،
وجان جاك روسو، وغيرهم.
- 3— إذا كان بعض الفلاسفة والمؤرخين، قد استطاعوا اكتشاف بعض
الحقائق العلمية في علم الاجتماع، مثل ابن خلدون، فإن الفضل يعود إلى
"أوغست كونت" في إعطاء علم الاجتماع هذا الاسم لأول مرة في تاريخ
العلم والمعرفة.
- 4— يعود الفضل الأكبر في وضع علم الاجتماع وتحديد موضوعه
ومنهجه إلى العالم الفرنسي الشهير "إميل دور كهايم".
- 5— موضوع علم الاجتماع هو الظواهر الاجتماعية، وهو خاصة
المؤسسات والأوضاع الاجتماعية.
- 6— الظاهرة الاجتماعية فريدة من نوعها، وتمتاز بالشيئية والقهر.

- 7- الحتمية مبدأ عام مسلم به في علم الاجتماع، مثل العلوم الطبيعية والتجريبية عموماً، وهذا على خلاف التاريخ الذي يفنقر إلى هذا المبدأ الضروري للعلم، أو لتكون المعرفية علمية.
- 8- التجربة في علم الاجتماع محدودة جداً، وتكاد تكون مفقودة، بسبب طبيعة موضوعه، ذلك لا يحط من قيمته العلمية، فتلك خاصية يتماثل فيها علم الاجتماع مع علوم أخرى، مثل علم الفلك.
- 9- العلوم المساعدة لعلم الاجتماع، تعوض نقص التجربة فيه، وأهم هذه العلوم: التاريخ، والإثنوغرافيا والإحصاء.
- 10- علم الاجتماع العام هو الغاية، ولا يمكن الوصول إليه إلا بقيام علوم اجتماعية خاصة، مثل علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع الثقافي وعلم الاجتماع الديني.
- 11- علم الاجتماع العملي، هو بمثابة التطبيق، أو التقنية بالنسبة إلى العلوم التجريبية، وهو ضروري للسياسي والمشرع والإصلاحي، وكل من أراد تسيير المجتمع أو إحداث أي تأثير فيه.
- 12- علاقة علم الاجتماع بعلم التاريخ هي الأوثق، وهما يتبادلان الخدمات بشكل جوهري، فلا غنى لأحدهما عن الآخر، ولا يستطيع أي واحد منهما أن يكون علماً إلا بالاعتماد على الآخر.

تطبيقات :

تعطى لك – أيها الدارس – جداول، مثل تلك التي طبقت عليها في موضوع التاريخ، تحتوي على ظواهر اجتماعية في خاناتها الأولى، وعليك أن تكمل الباقي، أي البحث عن محتويات الخانات الباقية، وذلك بتحديد المعنى العلمي، والمعنى الفلسفي، وتوضيح ما تذهب إليه في خانة التبرير، والقصد هو أن تكتسب كفاءة التعرف إلى خواص الظاهرة الاجتماعية، والتمييز الواضح بينها وبين الظواهر الإنسانية الأخرى، وخاصة منها الظاهرتين التاريخية والنفسية.

تطبيق -1-

التبرير	المعنى الفلسفي	المعنى العلمي	الظاهرة الاجتماعية
الأسرة ظاهرة اجتماعية، مثل قوانين الطبيعة، تمتاز بحتميتها، وممارستها القهر على الأفراد، ليخضعوا لها ضرورة.	ما مكانة القوانين الاجتماعية للأسرة من الحقيقة؟	القوانين الاجتماعية المنظمة والمتحكمة في الأسرة	الأسرة
تطور الأسرة ظاهرة اجتماعية لها قوانين حتمية اكتشفها علماء الاجتماع، بالاعتماد على التجربة التاريخية، لكن ما قيمة	ما مقدار الحقيقة في القوانين الاجتماعية المتحكمة في	قوانين اجتماعية، مستخلصة من التجربة التاريخية، بحكم تطور الأسرة	تطور الأسرة

المعرفة العلمية من هذا النوع؟	ظاهرة تطور الأسرة.	الذي يخضع لتلك القوانين حتما.	
			تقسيم العمل
			التعاون
			التضامن
			العقاب
			تطور العقاب
			الدين
			التنافس
			الصراع الاجتماعي

قدمنا لك المحتويات الخاصة بخانتين كاملة، في التطبيق رقم 1، على سبيل المثال، وعليك أن تتولى بنفسك إكمال بقية السطور في الجدول الأول، وبقية الخانات في التطبيقات الموالية.

تطبيق -2-

<http://www.onefd.edu.dz>

جميع الحقوق محفوظة ©

التبرير	المعنى الفلسفي	المعنى العلمي	الظاهرة الاجتماعية
			التفاوت الطبقي
			الصراع الطبقي
			التلاؤم الاجتماعي
			التغير الاجتماعي
			تطور المجتمع
			تدهور المجتمع
			انحطاط المجتمع
			تفكك المجتمع
			اندثار المجتمع
			إصلاح المجتمع

تطبيق -3-

التبرير	المعنى الفلسفي	المعنى العلمي	الظاهرة الاجتماعية
			الحراك الاجتماعي
			السكون الاجتماعي
			القبيلة
			الدولة
			الثورة
			الإقطاع
			الرأسمالية
			الاشتراكية
			الطائفة الدينية
			الأمة

تطبيق -4-

التبرير	المعنى الفلسفي	المعنى العلمي	الظاهرة الاجتماعية
			الديمقراطية
			البيروقراطية
			الرخاء
			البطالة
			الزواج
			الثقافة
			المذهب الديني
			القانون
			الحرب
			الاستقرار الاجتماعي

تطبيق -5-

التبرير	المعنى الفلسفي	المعنى العلمي	الظاهرة الاجتماعية
			التماسك الاجتماعي
			التفاعل الاجتماعي
			الاختلاط الاجتماعي
			الهجرة
			التمدن
			التصنيع
			المداخل أو الأجور
			الإنفاق
			الفئات الاجتماعية
			حجم الجيش أو تعداده

أسئلة التقويم الذاتي

الموضوع الأول - تصميم مقالة

نص السؤال : قيل: "إن الدولة مقبرة كبيرة، تدفن فيها جميع مظاهر الحياة الفردية."

الموضوع الثاني - تصميم تحليل نص

إن الناس يستعملون كلمة "اجتماعي" دون كثير من الدقة. فهم يستخدمون

هذا اللفظ عادة للدلالة تقريبا على جميع الظواهر التي توجد في المجتمع لا لسبب إلا لأنها تتطوي، بصفة عامة، على بعض الفوائد الاجتماعية.

ولكن يمكننا القول بناء على ذلك، بأنه ما من حادثة إنسانية ألا ويمكن أن يطلق عليها اسم "الظاهرة الاجتماعية". فإن كل فرد منا يشرب وينام ويفكر. وللمجتمع كل فائدة في أن يؤدي الفرد هذه الوظائف بطريقة مطردة، ومن ثم، فلو كانت هذه الأشياء ظواهر اجتماعية، لما وجد موضوع خاص بعلم الاجتماع، ولاختلط مجال بحثه بمجال البحث في كل من علم الحياة وعلم النفس، ولكن جميع المجتمعات تحتوي في الواقع على طائفة محددة من الظواهر التي تتميز عن الظواهر التي تدرسها العلوم الطبيعية بصفات جوهرية.

فإني حين أؤدي واجبي كأخ أو زوج أو مواطن، وحين أنجز العهود التي أبرمتها أقوم بأداء واجبات خارجية حددها العرف والقانون. وعلى الرغم من أن هذه الواجبات لا تتعارض مع عواطف الشخصية، وعلى الرغم من أنني أشعر بحقيقتها شعورا داخليا فإن هذه الحقيقة تظل خارجة عن شعوري بها: وذلك لأنني لست أنا الذي ألزمت نفسي ولكني تلقيتها عن طريق التربية. ومن جهة أخرى فإنه يتفق لنا في كثير من الأحيان أن نجهل تفاصيل الواجبات التي نلزم بأدائها. ومن ثم فإننا نضطر إلى الرجوع إلى كتب القانون وإلى الثقات من مفسريه. لكي نقف على حقيقة هذه الواجبات. وكذلك الأمر فيما يمس العقائد والطبوس الدينية. فإن المؤمن يجدها تامة التكوين منذ ولادته. وإنما كانت هذه العقائد أسبق في الوجود من الفرد الذي يدين بها للسبب الآتي وهو أن لها وجودا خارجيا بالنسبة إليه. وإن مجموعة الأفكار التي استخدمها للتعبير عن أفكاره، ومجموعة النقود التي أستعين بها على قضاء ديوني والوسائل الاقتصادية

التي استخدمها في علاقاتي التجارية والتقاليد التي يجري بها العرف في مهنتي، كل هذه ظواهر اجتماعية تؤدي وظيفة مستقلة عن طريقة استخدامي إياها.

وإذا استعرض المرء أفراد المجتمع واحدا بعد آخر، فإنه يستطيع تكرار ما سبق بصدد كل فرد منهم. فهذه إذن ضروب من السلوك والشعور التي تمتاز بخاصية يمكن ملاحظتها بسهولة. وهي أنها توجد خارج شعور الأفراد.

ولا توجد هذه الضروب من السلوك والتفكير خارج شعور الفرد فقط بل أنها تمتاز بقوة أمره قاهرة هي السبب في أنها تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أم لم يرد. حقا إنني لا أشعر به حين استسلم له بمحض اختياري، وذلك لأن الشعور بالقهر في مثل هذه الحال ليس مجديا. ولكن ذلك لا يحول دون أن يكون القهر خاصة تتميز بها الظواهر الاجتماعية. ويدل على ذلك أن هذا القهر يؤكد وجوده بقوة إن حاولت مقاومته بالمقاومة. فإذا حاولت خرق القواعد القانونية، فإنها تتصدى لمقاومتي بصور مختلفة. وذلك بأن تحول دون نفاذ فعلي إذا كان ثمة متسع من الوقت قبل وقوعه. وأما بأن تمحو ما يترتب عليه من الآثار، أو تضعه في قالب طبيعي إذا كان قد نفذ بالفعل، وكان جبره ممكنا، وأما بأن تلزمني بالتكفير عنه إذا لم يمكن جبره بحال.

أميل دوركهايم

المطلوب : أكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النص

الإجابة على أسئلة التقويم الذاتي

الموضوع الأول : تصميم مقالة

— بعد التفكير المتأمل في نص الموضوع، يتضح لنا أن أنسب المنهج الجدلي منهج لتناول هذا الإشكال، ذلك أنه — أي الموضوع — يشير إلى موقفين متناقضين، أحدهما يقول بضرورة وجود الدولة، والآخر يقول بضرورة إزالتها، لأنها ظاهرة سلبية خطيرة، وموقف وسط هو الذي يكون الخطوة الثالثة من المنهج الجدلي، أو يناسبها، وهي خطوة التركيب.

— إذن المنهج : جدلي

I - المقدمة: إن تطور الدولة، ونمو وظائفها، قد جعل بعض المفكرين، يعتبرونها جهازا قمعيا للحرية الفردية، معاديا لكل ما هو فردي، فأصبحت الدولة بذلك هي أكبر المشاكل وأكثرها خطورة، ومن ثم وجبت إزالتها.

II - التحليل:

الأطروحة: الدولة معادية لحرية الفرد، ولكيان الفرد عامة، ومن هنا فهي خطر على كل ما ينتسب للفرد، ولهذا وجب القضاء عليها.

الحجة: — الواقع خير شاهد على خطورة الدولة على الحريات والمبادرات الفردية.

— لا حل لإشكالية الدولة إلا بالقضاء عليها نهائيا، مما يجعل الفرد

حرا مزدهرا.

نقيض الأطروحة: الدولة ضرورية لسلامة الفرد والمجتمع، وحفظهما من خطر الفوضى والعدوان الداخلي والخارجي.

الحجة: التاريخ أكبر شاهد على الأخطار الجسيمة، التي تهدد، بل تصيب الفرد والمجتمع، عند ضعف الدولة، فما بالك إذا انهارت وانعدمت.

III - **الخاتمة:** الدولة ضرورية لسلامة الفرد والمجتمع، غير أنه لا بد من تقييد نشاطها بالقانون الصارم، الذي يمنع انحرافها إلى التعسف، وتجاوز الوظائف المبررة لوجودها.

الموضوع الثاني - تحليل نص

I - المقدمة:

- **التعريف بصاحب النص:** (دور كهايم إميل Durkheim Émile

1858 - 1917)

فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، أسس مجلة حولية علم الاجتماع، وتولى تدريس علم الاجتماع في جامعة السوربون، حيث نال مرتبة صاحب الكرسى الأول الفرنسي لعلم الاجتماع، أو كبير الأساتذة. هو الواضع الحقيقي لعلم الاجتماع، الذي اعتبره مساويا للعلوم التجريبية المادية، استعمل الإحصاء في دراسته للظواهر الاجتماعية، التي اعتبرها أشياء، مثل الظواهر الطبيعية المادية، وذلك لتميزها عن الظواهر النفسية، حيث إن الأسرة هي التي تخلق العواطف الأسرية، وليس العكس. وهو القائل بالضمير الجمعي، الذي يؤدي إلى ظواهر منحرفة، عندما يضعف، ويتلاشى ضغطه وقهره للفرد، والانتحار هو أحد هذه الظواهر، وهو القائل كذلك بتقسيم العمل، وما شابه من ظواهر المجتمع الصناعي، الذي

تزدهر فيه الثقافة، وتضعف سلطة المجتمع على الفرد، أي تنمو الحرية الفردية وتتطور.

أشهر مؤلفاته: تقسيم العمل، قواعد المنهج في علم الاجتماع، الانتحار، علم الاجتماع والفلسفة.

— شرح المفردات: لا توجد مصطلحات تفتقر إلى توضيح، أو مفردات صعبة، تحتاج تبسيط، وتعريف معجمي بها.

II - التحليل:

أ - الإشكال: تعريف الظاهرة الاجتماعية

تختلط الظاهرة الاجتماعية بالظواهر الإنسانية الأخرى المتشابهة والمجاورة لها، وخاصة منها الظاهرتين النفسية والحيوية. فكيف يمكن تمييز الظاهر الاجتماعية من غيرها؟ وما هي خواصها المميزة لها عن غيرها؟

ب- الموقف:

— الظاهرة الاجتماعية خارجية، فليست جزء من النفس والشعور.

— الظاهرة الاجتماعية مفروضة على الأفراد بقوة قاهرة، يشعرون بها خاصة عندما يحاولون مقاومة الظاهرة، وعدم الخضوع لها.

ج- الحجة:

— وجود الواجب الاجتماعي المفروض على الفرد من خارجه، أي من المجتمع.

— الخضوع الإجباري للتقاليد والأعراف والقوانين.

— عدم الشعور بالجبر، نتيجة قبول الواجبات الاجتماعية، والخضوع لها

إراديا، بفعل تلقئها عن طريق التربية.

- عدم الشعور بالجبر المصاحب للعقائد والطقوس الدينية، بسبب الخضوع الإرادي لها، والنتائج كذلك عن التربية.
- الخضوع الإرادي كذلك، ولنفس السبب، للأفكار والنقود، وقواعد المبادلات الاقتصادية والتجارية، والتقاليد المهنية.
- التفكير أو العقاب، عند خروج سلوك الفرد عن الظواهر الاجتماعية، وخرقه لمقتضياتها.

III - الخاتمة:

- الظاهرة الاجتماعية، موجودة وجودا مستقلا.
- تمتاز الظاهرة بوجودها خارج شعور الفرد، فهي خارجية عنه.
- تمتاز الظاهرة الاجتماعية بخاصية القهر، الذي يلزم الفرد بالخضوع هلا إراديا أو قسريا.
- يفرض المجتمع على الأفراد العقاب المتنوع والمتفاوت الشدة، إن هم خرجوا عما تقتضيه الظواهر الاجتماعية.
- إذن الظاهرة الاجتماعية، ظاهرة خاصة، خارجية عن الفرد، وملزمة له بالتربية والقهر.

تدرب أيها الدارس...

الموضوع الأول - مقال للتصميم

قال دور كهاهيم: "عندما يتكلم الضمير فينا، فإن المجتمع هو الذي يتكلم."

الموضوع الثاني - تحليل نص

من القضايا التي أثارت أكبر قدر من الاعتراضات، القضية القائلة بوجود دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها «أشياء» وهذه القضية بالذات هي الأساس الذي تقوم عليه طريقتنا. فقد وجد بعض الناس أننا قد أغربنا في التفكير وسلطنا به مسلكا يدعو إلى السخط حين شبهنا حقائق العالم الاجتماعي بحقائق العالم الخارجي ولكن هؤلاء أخطأوا خطأ غريبا في فهم معنى هذا التشبيه ومداه. فإننا لم نرم بهذا التشبيه إلى النزول بصور الوجود العليا إلى مستوى صورته السفلى، وإنما أردنا على العكس من ذلك أن نطالب للصور الأولى بمرتبة من الوجود الحقيقي مساوية على الأقل للمرتبة التي تحتلها الصور الثانية باعتراف الناس جميعا. ومعنى ذلك أننا لا نقول، في الواقع، بأن الظواهر الاجتماعية أشياء مادية. ولكننا نقول بأنها جديرة بأن توصف بأنها «أشياء» كالظواهر الطبيعية تماما. وإن كان وصفنا لها كذلك على اعتبار آخر.

فما حقيقة الشيء في الواقع؟ إن الشيء يقابل الفكرة، بمعنى أن معرفتنا له تأتي من الخارج على حين أن معرفتنا بالفكرة تأتي من الداخل. والشيء هو كل ما يصلح أن يكون مادة للمعرفة. ولكن بشرط ألا تسمح له طبيعته بأن يندمج في العقل الذي يدركه، وهو كل ما لا نستطيع أن

نكون لأنفسنا عنه فكرة تنطبق عليه تمام الانطباق لمجرد قيامنا بعملية عقلية تحليلية. وهو كل ما لا يستطيع العقل إدراكه إلا بشرط أن يخرج عن عزلته، وأن ينتقل بالتدرج وعن طريق الملاحظة والتجربة من خواصه الأكثر ظهورا والأقرب تناولا، إلى خواصه الأكثر خفاء والأبعد غورا وحينئذ فليس معنى أننا نعالج طائفة خاصة من الظواهر على أنها «أشياء» هو أننا ندخل هذه الظاهرة في طائفة خاصة من الكائنات الطبيعية. بل معنى ذلك أننا نسلك حيالها مسلكا عقليا خاصا، أي أننا نأخذ في دراستها، وقد تمسكنا بهذا المبدأ الآتي: وهو أننا نجهل كل شيء عن حقيقتها، وأنها لا نستطيع الكشف عن خواصها الذاتية أو عن الأسباب المجهولة التي تخضع لها، عن طريق الملاحظة الداخلية مهما بلغت هذه الطريقة مبلغا كبيرا من الدقة.

دور كهايم

المطلوب : أكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النص